بسمة وطن

الاستثمار في الأحزاب

rlON ˙eeF˙b

■ ما كشف عنه الدكتور عبدالكريم الارياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام في المؤتمر الصحفي لقيادات المؤتمر الشعبي وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي.. من أن المشترك حاول إلغاء شرعيته واستبدالها بما يسمى لجنة التشاور الوطني هو موضوع في غاية الأهمية والخطورة ويفتح باباً للتساؤلات بشأن إلى أين تتجه هذه الأحزاب؟

الدكتور الارياني قال: فوجئنا مؤخراً بأن المشترك يشترط أن نوقع الاتفاق (الخاص بالتحضير لعقد مؤتمر الحوار الوطني) مع ما سمي بلجنة التشاور كممثل للمشترك إلى الدرجة التي قالوا فيها نحن لجنة التشاور ولجنة التشاور نحن.

يعني أن ستة أحزاب معروفة قيادتها الفعلية والفاعلة، وهو ما يوحي أن تكتل هذه الأحزاب قد تحول من لقاء مشترك لتنسيق المواقف إلى شركة مساهمة اندمجت في إطارها مجموعة أحزاب بنسب وحصص معينة.. وأن هناك مستثمراً أو مستثمرين قادرين على شراء حصة أكبر عبر شراء نسبة من حصص هذه الأحزاب.

وعندما تنضوي أحزاب تاريخية في لجنة لها قياداتها النافذة قبلياً ومالياً ورثت ارتباطات خارجية اقليمية فإن هذه الأحزاب ستكون مجبرة على إعادة النظر في أدبياتها وخطابها.. سيتوجب على اليساريين والاشتراكيين حذف كل ما يهاجم القبيلة كموروث اجتماعي وسياسي وثقافي رجعي شكل عقبة في طريق المشرع التقدمي.. وسيكون لزاماً عليهم أن يشيدوا بما قدمته القبيلة بسلاحها من إسهام خلاق في سبيل بناء مجتمع عصري تقدمي يقوم على العدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية ولا فرق فيه بين أحمر ولا أسود.

كما أن الناصريين سيجدون أنفسهم أمام قراءة جديدة لمرحلة كانوا عنوانها وظلوا ينتظرون طويلاً الفرصة المناسبة للثأر ممن أجهض مشروعهم وللرموز التي اعتبروها رأس المؤامرة الرجعية ورجال القبيلة الذين انقلبوا على مشروع الدولة.

لن تبقى عبارة «التجريب بالمجرب خطأ والتجريب بالملوث خطأ مرتين» مقولة خالدة لرمز المشروع القومي الناصري في اليمن وإنما ستصبح قابلة للقسمة على اثنين.

من يدري!! قد تكون فكرة خصخصة هذه الأحزاب وتحويلها إلى شركة مساهمة ليست وليدة نافذين ومستثمرين محليين، ربما يكون لهم شركاء وربما يكونون وكلاء لمستثمرين اقليميين ودوليين.

لا أعرف ما إذا كان قانون الاستثمار تضمن باباً للاستثمار في الأحزاب لكن اعتقد أن الاستثمار في الأحزاب بهذه الطريقة له امتيازات ومزايا جذب أكثر.□

alhayagim@gmail.com

دعوا الشعب يَقُلْ كلمته

د. علي مطهر العثربي

■ يبدو ان تداعيات جنون العظمة وهوس الشهرة قد تحول إلى حُقن يتداولها الراغبون في أذية الوطن، ومن كثرة الاحتقان الذي أدمنت عليه بعض العناصر الشريرة والباحثون عن لعب أدوار مجنونة زاد التيه السياسي لدى الذين كنا نظن أنهم عقلاء، بل ان الحالة قد ازدادت سوءاً لدى المدمنين على أذية الوطن والطامعين في تخريبه وتمزيقه، ونتيجة لسوء حال التائهين سياسياً الناقمين على اليمن الأرض والإنسان والدولة والتاريخ والهوية الوطنية أخذ كل عنصر منهم يبحث عن حليف استراتيجي، فقام الحوثي- مجنون صعدة- برفع علم الفتنة الطائفية، وجنح مجنون آبين الى رفع علم الولايات المتحدة الأمريكية مدعياً بأنها حليفه الاستراتيجي بل ويصر على توجيه الشكر والتقدير للجهات الأمريكية التي منحته هذه الثقة وهكذا أخذ كل عنصر من هذه العناصر يرفع أعلاماً في انتهاك صارخ لسيادة الوطن بل ان أصحاب التيه السياسي حاولوا نقل الحالة المرضية برمتها الى أحزاب اللقاء المشترك الذي امتنع عن أي فعل وطني أو التزام بالدستور والقانون مالم يكن الشيطان حاضراً ومشاركاً مشاركة فعالة في اشعال الحرائق وصب الزيت على النار.

إن الحالة التي وصلت إليها أحزاب اللقاء المشترك من الارباك وعدم التركيز قد خلقت حالة من شك اليقين في بعضهم البعض.

الأمر الذي جعلهم يصرون على الحوار مع المؤتمر في سرية تامة لايعلم فائدتها إلا هم والضالعون في التيه السياسي الذين ركبوا موجة رفع الأعلام غير الوطنية في تصرف ينم عن حالة الغباء السياسي الذي ظهر في تصرفات أحزاب اللقاء المشترك، وهذا الغباء جعلهم يتنازلون عن وجودهم الدستوري والقانوني من خلال القبول بإلغاء أنفسهم أرضاً لطرف هم يعرفونه حق المعرفة مقابل المزيد من الاساءة الى الوطن.

لقد حاول اللقاء المشترك تمرير الغاء نفسه وإنهاء وجوده الدستوري والقانوني في هدوء ماكر، لكي لا تدرك قواعد تلك الأحزاب - إن بقي منها شيء- حجم المؤامرة والعدوان على شرعية القواعد، واعتقد أنها كانت تريد في نهاية المطاف أن تقول لتلك القواعد إن شرعيتكم قد سقطت باستحداث كيان يحاول اكتساب شرعيته من خلال اتفاق لا يمكن ان تفي تلك القيادات به بعد توقيعه مع المؤتمر الشعبي العام لأن الهدف من التوقيع مجرد احتفاظ شرعية قواعد احزاب المشترك واكتساب شرعية الكيان غير الدستوري والقانوني الجديد، ولذلك أصرت أحزاب اللقاء المشترك على أن يجري الحوار في سرية تامة حتى تتم العملية ومن ثم إعلان المماطلة من جديد والتسويف باسم الكيان الجديد، فإن تمت الامور وفق أجندتهم القائمة على الرغبات الشخصية والنفعية والا فبإمكانهم التنكر والتملص وإعلان التخلي عن ذلك الكيان الجديد باعتباره غير شرعي، وهكذا يظل القائمون على اللقاء المشترك يلعبون على كل الحبال بهدف إيصال البلاد والعباد الى مرحلة الفراغ الدستوري.

إن بإمكان القارئ الكريم ان يكتشف الاسلوب التآمري لأحزاب اللقاء المشترك من خلال المطالبة المستمرة أمام المنظمات والهيئات الدولية بضرورة الشفافية في الحوار، ومن اسلوب مطالبتها للمؤتمر الشعبي العام بعدم إعلان الحوار معه، ألا يعد ذلك تناقضاً مفضوحاً وتآمراً ملغوماً؟، ألم يدرك أولئك المغالطون بأنهم يتحاورون مع أمناء الأمة الذين تحملوا مسؤولية الوطن ومن واجبهم إيضاح الحقائق ووضع النقاط على الحروف؟ والا يدرك أولئك المتآمرون بأن الشرعية لا تكتسب إلا عبر صناديق الاقتراع الحر المباشر؟

ثم لماذا كل هذه المحاولات اليائسة، ألا يدل ذلك على أن هذه الاحزاب قد وصلت الى درجة الافلاس؟ وأن سياساتها العدوانية على الشعب قد جعلتها تبحث عن الشيطان طالما أنه يحقق أجندتها المتمثلة في الانتقام من الشعب الذي حجب عنها الثقة في الانتخابات النيابية والرئاسية والمحلية؟ نعم أنها تسير في اتجاه الانتقام من الشعب، ولو كانت لديها القدرة على التخاطب والتحاور مع الشعب لما لجأت الى كل هذه الافعال الشيطانية ولجعلت الصندوق حكماً وطالبت بالانتخابات وهو الطريق الدستوري الصحيح الذي يمكن من خلاله الوصول الى السلطة، وليس المكر والابتزاز والتحالفات المشبوهة والهروب من الكيانات الشرعية الى الكيانات غير الشرعية، ولذلك حسناً فعل المؤتمر حين أعلن للشعب والعالم بأسره كل تلك المكائد التي يدبرها المشترك ضد الشعب ليكون ذلك بياناً شافياً للناس كافة ليعرفوا حقيقة الأمر ولتتجه الحكومة صوب تنفيذ برامجها الدستورية والقانونية وتستمد الثقة من الشعب بعد الله سبحانه وتعالى.□

قراءة خاطئة..

اقبال علي عبدالله

■ أشرنا في مقالنا السابق إلى القراءة الخاطئة من قبل بعض الأطراف في الساحة السياسية بشأن المشهد العام في وطن الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، وذكرنا أن تلك القراءة الخاطئة استنتجت صورة قاتمة بل مخيفة للوطن وهو استنتاج لعقول مريضة تتحرك وفق مخدرات خارجية تنسيها ما تحقق ويتحقق اليوم في الوطن.. من إنجازات رغم جسامة التحديات والصعوبات والتآمرات التي أبرزها التمرد الحوثي في صعدة والنشاط الإرهابي للقاعدة والذي بات معضلة لا تعاني منه بلادنا فقط بل العالم أجمع، وكذلك نشاط بعض العناصر الانفصالية الممولة من الخارج وتعرف بالحراك القاعدي في بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية.

ومن نافل القول إن تلك التحديات التي عكست نتائجها على التنمية والاستثمار في بلادنا وباتت بحكم استراتيجيتها الإرهابية لاتهدد بلادنا فقط بل دول المنطقة كما هو التمرد الحوثي، ودول العالم كما هو النشاط الإرهابي للقاعدة.. أقول: إن تلك التحديات للأسف وجدت في بعض الأطراف السياسية داخل الوطن من يروج لها ويدعمها على حساب مصالح الوطن العليا وفي المقدمة الوحدة والديمقراطية والتنمية، وهو أمر بات مكشوفاً في مواقف بعض تلك الأطراف السياسية وتحديداً ما يسمى «أحزاب اللقاء المشترك» الذي يقوده حزب الإصلاح المتشدد وجناحه «الاخوان المسلمون».

الواقع أن المشهد العام في بلادنا اليوم ليس مخيفاً كما استنتجته تلك العقول المريضة لبعض الاطراف السياسية رغم جسامة التحديات، فالوطن قوي بشعبه وحكمة وحنكة قيادته السياسية وحزبه الأمين المؤتمر الشعبي العام.. ولعل من اللافت للانتباه الاهتمام الاقليمي والعربي والدولي ببلادنا بهدف دعمها لتتمكن من مواجهة التحديات، وهذا دليل على عافية بلادنا وقدرتها على الاستمرار في تنفيذ أجندتها الاصلاحية والتنموية والسياسية، وهي أجندة حاولت - للأسف- بعض أحزاب المعارضة وتحديداً اللقاء المشترك التشكيك في تنفيذها بل ذهبت في معرض خطابها الإعلامي البليد إلى التوهم بأن اليمن في طريقها إلى دولة فاشلة، لكن تلك الأحزاب أخطأ قادتها قراءة الواقع واستيعاب تجارب الماضي ومدى التفاف الشعب حول قيادته السياسية بزعامة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وقدرة شعبنا وقواتنا المسلحة والأمن على الدفاع عن وحدة وسيادة وطن الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م.

من هنا فإن اجتماع شركاء وأصدقاء بلادنا الذي عقد مؤخراً في العاصمة البريطانية لندن بمشاركة دولية عالية المستوى إلى جانب المشاركة العربية، قد أكد مجدداً حرص الجميع على وحدة وسيادة اليمن ومواصلة تقديم الدعم المختلف الأوجه لمواجهة التحديات التي يواجهها وفي المقدمة التحدي الاقتصادي ومكافحة الارهاب في إطار التعاون الدولي.. وهذا الاهتمام الذي يتجاوز الشك إلى اليقين دليل على أن اليمن بخير، لا كما تتوهمه العقول المريضة في بعض الأحزاب التي همها ليس مصلحة الوطن وأمنه واستقراره بل الانقلاب على الدستور والشرعية والقوانين والوصول إلى السلطة خارج صناديق الاقتراع.□

استقرار اليمن أولاً

علي عمر المسيعري

sayari13@hotmail.com

لايختلف عاقلان حول أهمية استقرار اليمن في الدرجة الأولى، لمواجهة التحديات في كافة المجالات بدءاً بالتنمية ودوران عجلة الاقتصاد، مروراً بالنهوض المجتمعي ومكافحة الفقر ومعالجة البطالة وتجفيف منابع الفساد، وصولاً الى محاربة القاعدة والارهاب والتخريب، يلي ذلك مباشرة حضور الدولة الفاعل، وفرض هيبتها وتعزيز سلطة النظام والقانون.

وبالمقابل فان عدم الاستقرار- كما حلله الاخ الدكتور عبدالكريم الارياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية نائب رئيس مؤتمرنا الشعبي العام بالقول : «ان عدم الاستقرار وغياب الدولة هو الشيء الذي يجب ان نركز عليه الآن، قبل التركيز على القاعدة وغير القاعدة والحراك»، ويعلل ذلك بـ«ان عدم استقرار اليمن يحولها الى مرتع خصيب للقاعدة وبالتالي يحول اليمن الى خطر اقليمي، من منطلق أنه بلد عربي واحد يضر جميع الدول العربية قربت أم بعدت».

فالاستقرار من عدم هو حالة سياسية لها مسبباتها ودوافعها واهدافها، وتقف وراءها نزعات ومرام سياسية تنشأ في ظل صراع بين الاحزاب الحاكمة واحزاب المعارضة السياسية.. والاخيرة عادة ما تكون المتسببة في خلق حالة عدم الاستقرار في هذا البلد أو ذاك، وفق ماءراه علماء السياسة والاجتماع.

وتختلف دوافع واساليب خلق حالة عدم الاستقرار لدى احزاب المعارضة باختلاف عقليات وثقافة واخلاقيات قادتها، وتزداد وطأة مخرجاتها حدة وكارثية على الوطن كلما تماهت تلك الاحزاب في وضع مصالحها الحزبية الآنية الضيقة فوق المصلحة العليا للوطن.. وهذه الحالة وللأسف الشديد لم تسلم اليمن من تداعياتها وانعكاساتها.

وفي مواجهة اتساع دائرة عدم الاستقرار وتعدد مباديئها تضطر القيادة السياسية الحكيمة لأي بلد إلى إعادة النظر في أولويات المجابهة وتجفيف المنابع، كما تعمد الى آليات جديدة تمكنها من حلحلة هذه المعضلة واعادة الاستقرار الى البلد.. وهذا ما تفكر فيه قيادتنا السياسية وتخطط له، ونصب عينيها المصلحة الوطنية العليا، وهي في ذلك محقة، وعلينا واجب الاصطفاف الوطني خلف هذه القيادة الحكيمة.

قال أبو الطيب المتنبي :

الرأي قبل شجاعة الشجعان
هو أول وهي المحل الثاني
فإذا هما اجتمعا لنفس حرة
بلغت من العلياء كل مكان
فلربما طعن الفتى أقرانه
بالرأي قبل تطاعن الأقران

اجتماع لندن بين التهويل والاستخفاف

أحمد محمد راجح

■ علا الضجيج الإعلامي بين مؤيد ومعارض لدعوة رئيس الوزراء البريطاني جولدن براون لعقد اجتماع خاص باليمن بعد الضربات الاستباقية الموجعة والناجحة التي وجهتها الأجهزة الأمنية والجيش لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.. تأتي هذه الضربات عقب محاولة تفجير الطائرة الأمريكية المتزامنة مع أعياد الميلاد من قبل مواطن نيجيري قيل بأنه تم تدريبه في اليمن.

وإذا كان البعض يرى في محاولة تفجير الطائرة تكتيكاً جديداً لتنظيم القاعدة سواء من حيث التدريب والدعم اللوجستي أو من حيث اختيار وسيلة التفجير قد سهل الوصول الى الهدف الذي يريده التنظيم لكسب معركته، فإن الدعوة البريطانية قد انطلقت من خلال ما يتم جمعه من معلومات استخبارية أقنعت ليس البريطانيين وحدهم وإنما المجتمع الدولي بخطر القاعدة في اليمن على مصالحهم ليدوي الصوت عالياً بالدعوة لاجتماع من أجل مساعدته للقضاء على الإرهاب، وبذلك فقد وجد المجتمع الدولي بأن مصالحه مهددة بصورة حقيقية بسبب تنامي وجود تنظيم القاعدة في اليمن حيث ظلت هذه الأخيرة تكتوي بنيرانه منذ تسعينيات القرن العشرين، وتحدثت في أكثر من محفل دولي واجتماع بأنها تعاني من الإرهاب وهو ما أثر على التنمية وعلى الاستثمار وغيرهما.. إذ لو تم القضاء على العوامل المساعدة على تفشي وانتشار الإرهاب وذلك من خلال تفعيل الجانب الاقتصادي والاستثماري وإنشاء المشاريع التي تشغل الأيادي العاطلة ، ولن يتأتى ذلك الا من خلال الدعم الدولي، الذي كان من خلال مؤتمر لندن الذي عقد عام ٢٠٠٦م، لتم بخطوات مدروسة - تجفيف منابع الإرهاب بمختلف أشكاله والقضاء عليه وهو لا يزال في مهده.

أما مشكلة الاصلاحات التي اشترطت - كان على اليمن أن تقوم بها طواعية - فقد تم البدء بها إلاّ أنها تعثرت نتيجة لتأجيل ضخ المساعدات والمنح التي توافرت في مؤتمر لندن وهو مازاد الطين بلة، بل ولربما مع وجود الدعم المعاكس لما يسمى بالحراك الموجود في بعض مدن ومديريات المحافظات الجنوبية، وكذا الدعم الموجه للتمرد الحوثي في بعض مديريات محافظتي صعدة وعمران، وإن لم يكن رسمياً ذلك الدعم - من قبل ذلك الطرف أو ذاك بغرض الانتقام من النظام والتشفي به أو بغرض اسقاطه لتبنيه قضية الأمة والدفاع عنها، وهذا التصرف إنما هو إلحاق الأذى باليمن ليس إلاّ..

ولأن العالم قائم على المصالح والمنافع المتبادلة، فقد تداعى المجتمع الدولي لعقد اجتماع لندن لمساعدة اليمن في القضاء على الإرهاب، ولعل ما طُرح في الاجتماع قد بيّن الصورة الكاملة لما تعانيه اليمن من ثالوث قاتل «حراك في الجنوب، وحوثة في الشمال والقاعدة المنتشرة في بعض المناطق».. ولعل المؤتمر الصحفي المشترك الذي عُقد عقب انتهاء الاجتماع والذي بيّن أن اجتماع الساعتين قد أنجز ما يتم انجازه في أيام هو الدليل..□

ناصية مجد

عماد زيد

■ لا أعلم أي لون من ألوان الكتابة يرتقي إلى شخصية القائد الرمز ذاك الذي يمثل عمقاً للتاريخ اليمني، وعلامة فارقة في معاصرته، وتتجلى في ملامح الرئيس علي عبدالله صالح كزعيم متميز في تاريخنا وآمال وتطلعات الشعب اليمني.

وعندما تحاول بعض الصحف التطاول على هذه القامة الوطنية، فذاك أمر غير مقبول، ويكفي أن تعرف أن رئيس الدولة يمثل رمزاً سيادياً ما بالها بزعيم بحجم الرئيس علي عبدالله صالح.

وما يتعرض له البلد هو نتيجة مواقفه الشجاعة والتي لم يكن يدافع فيها عن اليمن، بل عن الأمة .. عن ضميرها وعقيدتها المتصلة بالمبادئ والشهامة والرجولة، لذا يتوجب علينا جميعاً أن نقولها: اليمن أمانة في أعناقنا.. فالتفريط به تفريط بأعناقنا.

فهذه الأرض الطيبة على مر العصور مثلت وتمثل مقبرة الغزاة، موطن .. ذاكرة العروبة ، بلد الإيمان، منبع الحكمة، جغرافية الأنصار.

تظل هذه الارض حاضنة الكرامة وبلد الأمجاد.

فيما يجري من انزياحات انقلابية عن الثوابت الوطنية حتماً ستزول كزوال تلك الأفكار السقيمة.

فنجاح مخططاتهم الشيطانية كنجاح الفقاعة في البقاء.

وهذا أمر محال.

لذا نقول لأعداء الوطن: فقاعتكم ليست منطاء يقلكم إلى عالم الوهم، بل فقاعة تزف إلى أحضان الشوك.

فتوسدوا الخديعة أني شئتم.

ونأموا على أرجوحة الضلالة ما ارتضيتم لها سبيلاً.

لهم مرة أخرى: ستظل اليمن واحدة موحدة.

وسيظل قائدنا تلك اليد التي نبايعها على الولاء، وتلك الناصية التي نرى فيها مجد الماضي وأمجاد المستقبل.

لكل قلبي الوطن.□

زاوية حارة

فيصل الصوفي

على المؤتمر ألاّ ينتظر القاعدين

■ لنفترض أن أحزاب اللقاء المشترك سوف تبقى على موقفها الرافض للحوار مع المؤتمر، وأنها ستذهب في مشروعها الخاص الى النهاية، فهل يكفي أن يقول المؤتمر إن أحزاب المشترك عطلت الحوار وعرقلت تنفيذ اتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م.. وإنها تقدم شروطاً تعجيزية.. وإنها.. وإنها.. ثم يجلس؟ إن هذا لايبرئ الذمة، فالمؤتمر الشعبي العام حزب حاكم وعليه التزامات تجاه الشعب ويتحمل مسؤولية إدارة السلطة.. وهذا يعني أن عليه ان يمضي إلى الأمام دون أن ينتظر القاعدين الذين لا يريدون ان يسيروا معه، ومن حقهم أن لا يسيروا معه وأن يكون لهم مشروعهم الخاص الديمقراطي والسلمي طبعاً.

برامج المؤتمر الشعبي تحمل ٧٠٪ من مطالب المعارضة، وبرامج المعارضة أيضاً كذلك، فالهوة بين الطرفين ليست عميقة بسبب اختلاف البرامج والمطالب، بل عمّقها العناد والمكابرة وعدم الوئام الى جانب قليل من السياسيين الذين لديهم قدرة كبيرة على خلق أزمة جديدة كل عشرين دقيقة، وهؤلاء لديهم مشكلة مع السلطة لا علاقة لها بالمطالب والاحتياجات والمصالح العامة.

اتفاق فبراير سيبلغ نهاية عامه الأول، والقضايا الخلافية الأخرى قائمة منذ عامين، والانتخابات التشريعية لم يفصلنا عن موعدها سوى عام واحد وشهرين، فالوقت يذهب سدى، فإلى متى سيظل المؤتمر الشعبي العام ينتظر الآخرين، وهل تدرك قياداته ان الناس لا يلومون المعارضة إذا هي قصرت أو قعدت أو عرقلت، بل يلومون من بيده القدرة على الفعل، ومن بيده الحكومة ومن له أغلبية في كل الهيئات والمجالس المعينة والمنتخبة، وكل هذه الأدوات التي بيد المؤتمر الشعبي العام تكفل له أن يجري الاصلاحات الدستورية والقانونية المطلوبة من قبله ومن قبل الآخرين وبدون الآخرين.. بيده أن ينفذ اتفاق فبراير وما ورد في مبادرات رئيس الجمهورية وبرامج المؤتمر السياسية والانتخابية.

إن أحزاباً حاكمة في دول عربية وأفريقية ولاتينية واجهت وتواجه المشكلة التي يواجهها المؤتمر مع المعارضة، وعندما لم تصل مع الشركاء الى اتفاق أو عندما يعتزلها الشركاء تسير إلى الأمام مبقية باب الحوار مفتوحاً، وإذا كانت أحزاب المعارضة تقدم أفكاراً جديدة فهذا أيضاً مفيد للأحزاب الحاكمة التي عادةً ما تأخذ بأي ميزة لدى المعارضة، وهذا ما يفسر سبب تفوق بعض الاحزاب الحاكمة على أحزاب المعارضة.

إننا هنا لا نبسط الأمور.. لكن أيضاً هي ليست معقدة.. والخطأ أن لا تعمل شيئاً وتتركها تتعقد.□

بوضوح

ibnuneel@yahoo.com

ابن النيل

ليس دفاعاً عن المؤتمر

استبشرنا خيراً بدعوة المؤتمر الشعبي العام الى حوار وطني شامل تشارك في أعماله كافة أركان العملية السياسية على اختلاف توجهاتهم ورؤاهم، وفي لحظة تاريخية بالغة الدقة والتعقيد.. تستوجب أولاً وقبل كل شيء ضرورة اصطفاف جديد القوى الوطنية الحية، في مواجهة ما حفلت به من اثارة للفتن والضغائن بين أبناء الوطن الواحد، ودعوة البعض من الخارجين على ارادة الملايين من بني وطنهم الى العودة بنا الى ما قبل الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م، ومن ثم ما كشف النقاب عنه مؤخراً حول ما جرى التخطيط لتنفيذه بمعرفة تنظيم القاعدة إياه، من افعال ارهابية مدمرة.. تستهدف بالدرجة الأولى زعزعة دواعي الأمن والاستقرار بين ربوع يمننا الحبيب.

غير ان هذه الدعوة المؤتمرية الجادة والمسئوله قوبلت من بعض المطالبين بالعمل على انجاحها.. بقدر غير متوقع من المماطلة والتسويف، تحت ذريعة ان لديهم ماينبغي أخذه بعين الاعتبار في هذا الشأن، الأمر الذي أدى إلى تأجيل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني هذا لأكثر من مرة على التوالي، بغية تذليل العقبات التي أدت الى تأجيله.

وكم كان بودنا ان يتجاوز أركان التعددية الحزبية في بلادنا مابين بعضنا البعض من خلافات او اختلافات سياسية عابرة، إدراكاً منهم لطبيعة ماطرأ على واقعنا المعيش من تحديات استثنائية عارضة.. تستوجب تكامل ادوارهم في مواجهتها، كأولوية وطنية خالصة، من المفترض ان تتصدر قائمة أولويات جميعهم في هذه المرحلة بالذات، وهو مالم يحدث الى وقتنا هذا على الأقل.

وبعيداً عن أية اعتبارات سياسية او غير سياسية، فمن غير المقبول على وجه الاطلاق ان ينخرط أي من الاحزاب والتنظيمات الشعبية في أية تجربة ديمقراطية كانت دون ان يكون ذلك مقروناً باعتماده مبدأ الحوار سبيلاً لتفعيل تلك التجربة الانسانية واثرائها، ذلك انه اساس العمل الديمقراطي الحق.

أما ان يكون هناك من يكتفي بإدارة ظهره لأية دعوة جادة ومسئولة للحوار الوطني الخلاق، لكونه لم يشأ تغليب المصلحة الوطنية العليا على كل ما عداها من مصالح ذاتية أو حزبية ضيقة ومحدودة، فمن غير الوارد ان تظل الحياة السياسية العامة رهناً لمشيئته.

ويبقى المؤتمر الشعبي العام مطالباً بأن يمضي في اتجاه مايراه كفيلاً بحماية أمن واستقرار بلاده من كيد المتربصين بكل عود أخضر فوق أرضها الطيبة.

والله ولي الهداية والتوفيق، والى حديث آخر.□

كلام جامع

عبدان دهيس

جامعة عدن.. أربعة عقود حافلة

■ تعتبر كلية التربية العليا - عدن التي تأسست في عام ١٩٧٠م، وما تلاها من تأسيس كليات أخرى مثل كلية ناصر للعلوم الزراعية عام ١٩٧٢م - معهد ناصر للزراعة سابقاً، الاقتصاد والإدارة - ١٩٧٤م.. تُعتبر النواة الأساسية التي ارتكز عليها القانون رقم (٢٢) لعام ١٩٧٥م الخاص بإنشاء جامعة عدن مما يعني أن العام ١٩٧٠م هو العام الحقيقي لتأسيس هذه الجامعة العلمية الاكاديمية الرفيعة، والوطنية الخالصة، التي تحتفي العام الجاري ٢٠١٠م بالذكرى الـ(٤٠) لتأسيسها في ظل نجاحات مرموقة ومشهودة حققتها وتحققها في سياق أداء رسالتها الوطنية والعلمية، الاكاديمية من خلال إعداد وتأهيل وتخريج الكوادر الوطنية الجامعية المتخصصة، المتسلحة بالعلم والمعرفة، والمتشعبة بقيم الثقافة الوطنية وروح الولاء الوطني، الذي أصبحت أعدادهم، وعلى مدى هذه السنوات الطويلة من عمر هذا الصرح العلمي الشامخ تشكل أرقاماً هائلة ليس باليسير عدها أو حصرها كان ومازال يتم الاعتماد على مثل هذه الكوادر الجامعية، في بناء وتنمية الوطن وفي الامساك بالمفاصل والملحقات الاساسية في الإدارة المؤسسية المتخصصة في قطاعات الدولة المختلفة، وفي عملية التحديث والتطوير لمكونات هذه القطاعات..

لقد شهدت جامعة عدن خلال مختلف محطات مسيرة «العقود الأربعة» من عمرها منذ التأسيس حتى اليوم نهضة تحديثية وتطويرية كبيرة يشار إليها بالبنان ولا يمكن أن ينكرها الا جاحد، شملت مختلف مكوناتها العلمية والاكاديمية والادارية، ولعل أهمها انشاء الحرم الجامعي الجديد الذي وضع حجر أساسه راعي العلم والمعرفة والثقافة، فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وهو مجمع أكاديمي متكامل، وعلى مستوى رفيع من الحداثة والبناء والتصميم العمراني العصري الراقي، الذي يحتاجه المكون الجامعي، ويضاهي بحق مباني كبريات الجامعات العصرية الحديثة القائمة في كثير من بلدان العالم، وقد انجز الشيء الكثير من هذا المكون، ومازال العمل يتواصل فيه لاستكماله، ويمثل بالفعل، نقلة نوعية كبيرة ومتميزة، في حياة وعمل الجامعة، وفي حل المصاعب التي ظلت تعانيها طويلاً في بنيتها التحتية ليس هذا فحسب، بل ارتفع طيلة هذه الفترة عدد كلياتها التخصصية التي تمتد إلى عدد من المحافظات الأخرى القريبة من عدن وايضاً ارتفاع عدد مراكزها التخصصية والبحثية المرافقة للعملية الاكاديمية والمسندة لها، فيما ازداد كذلك، وبشكل ملحوظ عدد أعضاء هيئتها التدريسية من حملة شهادات الدكتوراة والشهادات الاكاديمية العليا وتصاعد عدد الايفاد الخارجي للتأهيل، كما أصبحت فرص التعليم الجامعي وبفضل الوحدة المباركة مفتوحة أمام جميع أبناء الوطن ولم يعد حكراً على أبناء محافظة أو محافظات بعينها، كما كان في العهد الشمولي التشطيري، فلا مجال هناك للتمايز بين الطلاب الراغبين في الدراسة الجامعية حيث يخضع الجميع لنظام امتحانات القبول والمفاضلة فيما يقدم نظام التعليم الموازي المستمر المعتمد في الجامعة، فرصاً اخرى للانخراط في التعليم الجامعي المدفوع، وتجري الجامعة مراجعة مستمرة لمناهجها الاكاديمية، وبالذات العلمية وفقاً لمقتضيات تطور وجديد العصر، كما يلمس اهتمامها بجودة ومخرجات التعليم الاكاديمي وتشجيع الباحثين في الدراسات العليا، وفي خلق التوأمة والشراكة الاكاديمية مع عدد من الجامعات العربية الشقيقة والصديقة.

مسيرة (٤٠) عاماً من عمر جامعة عدن تستحق الثناء والتقدير، ولكنها ايضاً تظل بحاجة إلى التقييم وهذا ما يلمس الآن في رئاسة الجامعة من خلال التحضير لعدد من الفعاليات المهمة بهذه المناسبة الطيبة والجميلة..□